الأنباء
الخميس 3 نوفمبر 2011

بعد انضمام مزيد وجوهر وإعلان "العمل الوطني" الوقوف بجانب المساءلة

البراك: 26 نائباً يؤيدون عدم التعاون مع رئيس الحكومة

مسلم البراك

أكد النائب مسلم البراك ان النصاب القانوني اللازم كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء قد اكتمل فوصل العدد الى 26 نائبا هدفهم واحد وهو رئيس جديد وحكومة ونهج جديدان، مشددا على ضرورة المحافظة على الحريات وعدم ملاحقة المغردين بتهم واهية تفسر على اهواء رئيس الوزراء وبتقارير من شركة في دبي لمتابعة المغردين.

وقال البراك ان هناك رسالة سياسية واضحة المعالم واول طرف يجب ان يستوعبها ويفهمها هو رئيس الوزراء ناصر المحمد بعد ان وصل عدد النواب الذين اتفقوا على هدف وعنوان واحد هو ضرورة وجود رئيس جديد وحكومة ونهج جديدين، مضيفا كتلة المعارضة (19) نائبا اصدرت بيانا في هذا الاتجاه وبهذا العنوان الواضح الذي لا لبس فيه، وبعد ذلك صدر تصريح من النائب حسين مزيد والنائب د.حسن جوهر، وصدر بيان من كتلة العمل الوطني ليؤكد على العنوان الرئيسي بانتشال البلد وضرورة وجود رئيس وحكومة ونهج جدد، فأصبح هناك الآن 26 عضوا يمثلون اكثر من النصاب القانوني اللازم والمطلوب لإقرار كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء.

وزاد البراك هم يتحدثون عن الديموقراطية وعن رأي الأغلبية دائما والآن الاغلبية البرلمانية قالت رأيها بشكل واضح حول رئيس الوزراء وحكومته وبعدم التعاون معه، والآن نستطيع ان نقول لناصر المحمد رفعت الاقلام وجفت الصحف، قائلا: اذا كانت مصلحة الكويت تهمك يا ناصر المحمد فلا تدخلها في نفق مظلم بعد ان قالت الأغلبية البرلمانية رأيها الواضح والصريح حول هدف معلن، ولا تحاول ان تشل البلد وتعيق التنمية بإدخالها في صراع سياسي غير مجد وغير مفيد للكويت وبناء الانسان، والآن ليس امامك الا الاستقالة.

واضاف البراك وتعطي الفرصة للكويت الوطن الذي نحب ونعشق ان يتنفس من جديد لاستعادة العافية لجسد الكويت المنهك من الفساد، فأرجو ان تفهم يا ناصر المحمد هذه الرسالة القوية المدوية والتي اعلنت من مجموعة كبيرة من النواب بشكل واضح، مبينا ان الاغلبية التي كنت تتحدث عنها او تشكل الدعم لك قد انتهت الى غير رجعة، فهناك غضب واستياء شعبي وهذا الأمر نقلناه بشكل جلي لصاحب السمو الأمير في لقائنا معه.

مكتب المجلس وافق على زيارة قرغيزستان

الرئيس جاسم الخرافي مترئسا اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس الامة اجتماعه الدوري ظهر امس برئاسة رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي وحضور اعضاء المكتب.

وقال امين سر مجلس الامة العضو عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي ان مكتب المجلس قرر الموافقة على الدعوة الموجهة الى رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي من رئيس برلمان جمهورية قرقيزستان على ان يحدد موعدها لاحقا بالطرق الديبلوماسية. واشار عبدالصمد ان مكتب المجلس اطلع على الدعوة المقترحة من رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي التي وجهها الى رئيس برلمان جمهورية البوسنة والهرسك لزيارة البلاد على ان يحدد موعدها لاحقا بالطرق الديبلوماسية. واضاف عبدالصمد ان المكتب اطلع على بعض الامور الادارية المتعلقة بالامانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

الجسار: إجازة مرافقة زوج للعاملين بالنفط براتب كامل

د.سلوى الجسار

طالبت النائبة د.سلوى الجسار وزير النفط بالموافقة على مرافقة كل من الزوجين الموفد للخارج للآخر للعاملين في مؤسسة البترول والشركات التابعة لها.

وأشادت د.سلوى الجسار بقرار ديوان الخدمة المدنية بمنح أي من الزوجين إجازة لمرافقة الزوج الموفد في مهمة رسمية لمرافقة الآخر طوال مدة بقائه في الخارج وعلى أن تكون هذه الاجازة بمرتب كامل.

وأضافت أن الغاية الانسانية والاجتماعية التي استهدف القرار تحقيقها لتوفير الاستقرار للعاملين بالخارج بقطاعات الدولة المختلفة وبما يمكنهم من أداء أعمالهم في جو من السكينة والاستقرار.

وأكدت أن هذا القرار يعمل على تحقيق المساواة بين العاملين بقطاعات العمل بالدولة، وأن يشمل العاملين في شركات المؤسسة العامة للبترول لتحقيق الغاية ذاتها.

لذلك فإنها تطالب الوزير د.محمد البصيري وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسريان أحكام هذا القرار على العاملين في المؤسسة العامة للبترول وشركاتها.

الدويسان يطالب بتعيين وزير أصيل ومتفرغ للإعلام

فيصل الدويسان

طالب النائب فيصل الدويسان الحكومة بتعيين وزير أصيل ومتفرغ لوزارة الإعلام وألا يتولى الوزير حقائب وزارية اخرى. وأوضح الدويسان ان وزارة الاعلام مؤسسة حكومية ذات اهمية كبيرة ولها تأثير بالغ على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة. وأشار الدويسان الى ان وزارة الاعلام تعاني الكثير من المشاكل والعديد من ملفات الفساد التي يجب حلها والتي نطالب بفتحها، لذلك فهي بحاجة الى وزير اصيل ومتفرغ ومختص وذي كفاءة لكي يستطيع ان يحمل عبء المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقه. واضاف الدويسان ان اي وزير يتولى عدة حقائب وزارية يتعذر دائما بأنه لا يستطيع ان يتابع جميع الامور في وزارته لانشغاله الدائم في عدة ملفات للوزارة الأخرى مما يؤثر على سير العمل والإنتاجية موضحا ان تعيين وزير أصيل للإعلام سيرقى بهذه المؤسسة الوطنية ولن يعطي للوزير عذرا في عدم حلحلة المشاكل التي تعانيها الوزارة فضلا عن ان ذلك يعطينا الاطمئنان في ان المساءلة السياسية له في حالة عدم الوفاء بالتزاماته ستكون مستحقة مستدركا بان عدم تعيين وزير اصيل لا يعني اننا سنسكت عن الفساد الذي تعانيه المؤسسة.

ودعا الدويسان الحكومة الى العمل بجدية تجاه جميع الملفات والقضايا المستحقة والتي تهم الوطن والمواطن وعدم التسويف في اقرار القوانين التي وافق عليها مجلس الأمة مشددا على ضرورة تنحي واستقالة اي وزير لا يستطيع ان يدافع عن وزارته وعن ادائه لأن الحكومة الآن تحت المجهر، والمرحلة الحالية التي يعيشها البلد حرجة وبحاجة الى تكاتف جميع ابناء الكويت وزراء ونوابا ومواطنين.

نواب يستنكرون إجراءات «الداخلية» تجاه المغردين

د.ضيف الله ابورمية

محمد هايف

د.فيصل المسلم

مبارك الوعلان

فلاح الصواغ

ناجي العبدالهادي

أبدى عدد من النواب استنكارهم لممارسات وزارة الداخلية تجاه المغردين مطالبين الوزارة بضرورة ايقاف ممارسات الأجهزة الأمنية.

وفي هذا الاطار، استنكر النائب د.ضيف الله ابورمية تعدي وزارة الداخلية على الحريات العامة من خلال اعتقال المغردين دون ان يبدر منهم ما يخالف القانون مثل التعدي على الذات الإلهية او الذات الأميرية.

وقال ابورمية ان وزارة الداخلية لاتزال تدار بالفكر البوليسي القمعي الذي قد سبق ان حذرنا وزير الداخلية من الاستمرار فيه، وما اعتقال المغردين بسبب ابداء رأيهم إلا جزء من هذه الانتهاكات التي تقوم بها وزارة الداخلية للدستور والحريات العامة.

واضاف ابورمية ان تكميم الأفواه اصبح اسلوبا غير مجد بل ويضر بسمعة الكويت الدولية ويبدو ان وزراء الكويت باتوا يعملون لصالح رئيس الوزراء ويجيرون امكانياتهم للدفاع عنه بدلا من تجيير هذه الإمكانيات لحماية سمعة الكويت الدولية، وما اعتقال المغردين وتلفيق التهم لهم من قبل وزارة الداخلية إلا احدى هذه الطرق لحماية رئيس الوزراء من الانتقاد. واختتم ابورمية تصريحه قائلا: على وزير الداخلية ان يعي جيدا ان الحريات التي كفلها الدستور للمواطنين هي خط احمر لن نسمح له بتجاوزه واستمراره بهذا النهج ستكون عواقبه وخيمة وسنحمله المسؤولية السياسية عليها ولن نتهاون بتجاوزه على الدستور والحريات العامة مهما كان الثمن.

كما طالب النائب محمد هايف: نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بإيقاف ممارسات الأجهزة الأمنية غير المنطقية تجاه المغردين والتضييق عليهم وإحالتهم إلى الجهات الأمنية محذرا من التصعيد ضد هؤلاء الشباب الذي يصب في خانة التضييق على الحريات.

وقال هايف في تصريح للصحافيين: «إن سياسة الكيل بمكيالين لا نقبلها ولن نسكت عنها، ففي حين يتم إلقاء القبض على المغردين خدمة لأجندات نعرفها جميعا، يترك الأمر على مصراعيه لأشخاص تطاولوا على الذات الإلهية على شاشة إحدى القنوات، وآخرين مزقوا وشائج الوحدة الوطنية، ولا أحد يمكنه إنكار ما ذكر في تجمع مقامس حين تعرض أكثر من شخص وعلى مرأى ومسمع اهل الكويت الى أم المؤمنين ووالدها رضي الله عنهما، وبلغ حد التطاول التهديد باستخدام السلاح، ومع ذلك لم يتم استدعاء هؤلاء».

وذكر هايف: ان ملاحقة المغردين والضغط عليهم وترهيبهم والافتراء عليهم امر نرفضه، ولا ريب انه يعبر عن خلل موجود في الأجهزة الأمنية في تعاملها مع الحالات كافة.

ودعا هايف الحكومة الى الالتزام بالقانون، وتطبيقه على الجميع دون تعسف، وعدم انتهاج سياسة الانتقاء، اذ تلاحق مجموعة وتغض الطرف عمن يرتكب جرائم اكثر خطرا وفداحة على امن البلاد واستقرارها.

من جانبه، قال النائب د.جمعان الحربش ان ملاحقة المغردين الوطنيين وترك بعض المأجورين لن توقفهم، مطالبا وزير الداخلية بمراجعة مسار وزارته.

وحذر النائب فلاح الصواغ وزير الداخلية من استمرار الاسلوب القمعي وغير القانوني واللادستوري، «فنحن في زمن مطاردة المغردين».

واعتبر النائب د.فيصل المسلم ان استدعاء المغردين تصعيد خطير من دون مسوغ ويخدم اجندة رئيس الوزراء.

وقال النائب مبارك الوعلان ان مطاردة المغردين والتضييق عليهم يعبران عن ضيق الحكومة بالرؤى وهي محاولة لخلط الاوراق.

من جانبه، بيّن النائب ناجي العبدالهادي ان صاحب السمو الأمير أبلغنا أمس باسم كتلة المعارضة بأن هناك من يتصيد على الشباب، ويعمل على مضايقتهم، وحصل ما كنا متخوفين منه بتعامل وزارة الداخلية مع المغردين بأسلوب منفر. وقال العبدالهادي للصحافيين ان وزارة الداخلية مطالبة باتباع سياسة الموعظة بدلا من ترهيب المغردين.

الحربش يطلب من المليفي معلومات حول مخالفات وتجاوزات في معهد الاتصالات والملاحة

د.جمعان الحربش

وجه النائب د.جمعان الحربش حزمة أسئلة الى وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي جاء فيها: نمى الى علمي وجود الكثير من التجاوزات والمخالفات الادارية والمالية في المعهد العالي للاتصالات والملاحة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتم ابلاغ المسؤولين في المعهد المعني والمسؤولين في الهيئة عن هذه التجاوزات، وتم نشر بعض من هذه التجاوزات والمخالفات في الصحافة المحلية دون قيام الهيئة بالرد عليها او نفي ما جاء فيها، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

الجزء الأول من السؤال:

● السيرة الذاتية لمدير المعهد العالي للاتصالات والملاحة مع بيان مؤهله الدراسي وتاريخ الحصول عليه وتاريخ تعيينه بالهيئة وتدرجه الوظيفي منذ الالتحاق بالهيئة وآلية اختياره للمناصب الاشرافية والقيادية، مع تزويدي بأسماء اعضاء هيئة التدريب في المعهد المذكور ممن يفوقونه في المؤهل الدراسي.

● قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد العالي للاتصالات والملاحة الحالي مع تزويدي بأسماء جميع المرشحين لشغل المنصب.

● هل تم اعفاء اي من شاغلي مناصب رؤساء الاقسام او رؤساء المكاتب او مساعدي المدير قبل انتهاء مدتهم منذ تولي مدير المعهد منصبه الحالي؟

● آلية الترشيح والتعيين في المناصب الاشرافية في المعهد مع بيان السند اللائحي والشروط الواجب توافرها لذلك.

● الترشيحات الخاصة بمنصب مساعد المدير ورئيس المكتب الفني ورئيس قسم الكمبيوتر ورئيس قسم التراسل ورئيس قسم المواد الاساسية ورئيس مكتب ضمان الجودة ورئيس المكتب الفني.

● المؤهل الدراسي والتخصص العلمي الدقيق لرئيس مكتب ادارة الجودة في المعهد.

● المؤهل الدراسي والتخصص العلمي الدقيق لرئيس القسم التقني بالمعهد.

● عدد الساعات التدريبية في قسم الكهرباء والالكترونات بالمعهد واسماء اعضاء هيئة التدريب الذين تم ندبهم او نقلهم للعمل بالمكتب الفني مع بيان اسباب النقل او الندب.

الجزء الثاني من السؤال:

● آلية مراجعة طلبات المتدربين المتظلمين من درجاتهم في المعهد والجهات او اللجان المخولة بالاجراءات الخاصة بتعديل الدرجات.

● صلاحيات مدير المعهد او اي مسؤول آخر بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باعتماد درجة النجاح للطلبة.

● كشوف درجات الدور الاول والدور الثاني والكشوف النهائية للمتدربين الناجحين والراسبين في مختلف الدورات التدريبية في المعهد.

● بيان بجميع الحالات التي اعتمد فيها مدير المعهد درجة النجاح للمتدربين الراسبين في الاختبارات النهائية خلافا للدرجة النهائية المعتمدة بعد اعادة تصحيح اوراق الاختبارات النهائية ومبررات ذلك.

● هل يقوم المعهد باضافة خمس درجات للمتدربين الراسبين فيما يعرف بدرجات الرأفة؟

● هل تقدم احد من اعضاء هيئة التدريب بالمعهد بالاعتراض او تقديم شكاوى شفهية او تحريرية الى رؤساء الاقسام او مدير المعهد؟

● مدى علم مدير عام الهيئة بمثل هذه المخالفات - ان صحت - وتاريخ علمه بها والاجراءات التي اتخذها لمعالجتها ومحاسبة المتسببين بها.

الجزء الثالث من السؤال:

● الجهة المسؤولة عن اعداد جداول المدربين والمتدربين في المعهد.

● السيرة الذاتية لجميع العاملين بالمكتب الفني بالمعهد.

● هل قام مدير المعهد بالغاء غياب المتدربين للاسابيع الاولى من الفصول التدريبية منذ العام التدريبي 2009 - 2010 وحتى تاريخه.

● هل تم اعداد مزاولات ساعات اضافية على النصاب صباحية او مسائية لاعضاء هيئة التدريب بالمعهد؟

● هل قام مدير المعهد بتعطيل الدراسة للمعهد منذ الاسبوع الثاني عشر خلال الفصل التدريبي الثاني من العام التدريبي 2009 - 2010 بحجة الانتقال للمبنى الجديد؟

● مدى علم مدير عام الهيئة بمثل هذه المخالفات - ان صحت - وتاريخ علمه بها والاجراءات التي اتخذها لمعالجتها ومحاسبة المتسببين بها.

الجزء الرابع من السؤال:

● نسخة من جميع الاعلانات الداخلية والخارجية الخاصة بالتقدم لشغل وظيفة مدرب في جميع الاقسام التابعة للمعهد.

● نسخة من التعاميم او القرارات الصادرة والخاصة بتشكيل لجان التعيينات بالمعهد.

● عدد واسماء المتقدمين للعمل في الوظيفة المذكورة لكل من الاقسام التدريبية في المعهد كل على حدة.

الجزء الخامس من السؤال:

● جميع التعاميم الصادرة في المعهد منذ تاريخ 2009/10/1 حتى تاريخه.

● جميع القرارات الصادرة بشأن ايفاد مدير المعهد بدورات خارجية او مؤتمرات او مهام علمية.

● جميع قرارات ايفاد اعضاء هيئة التدريب بالمعهد بدورات خارجية او مؤتمرات او مهام علمية منذ تاريخ 2009/10/1 وحتى تاريخه.

● جميع القرارات والمخاطبات الخاصة بندب اعضاء هيئة التدريب بالمعهد الى جهات خارج المعهد.

● جميع القرارات والمخاطبات الخاصة بندب اعضاء هيئة التدريب من اقسامهم التدريبية الى اقسام او مكاتب نوعية داخل المعهد.

● جميع الشكاوى والتظلمات والطعون القانونية التي قدمت من قبل العاملين في المعهد مع بيان جميع الردود عليها.

● القرارات الصادرة من الهيئة او التعاميم الداخلية الصادرة في المعهد بشأن تشكيل لجان تحقيق او لجان تقصي حقائق من بداية تاريخ 2009/1/1 حتى تاريخه.

● جميع محاضر اجتماعات اللجنة العلمية والتدريبية من العام التدريبي 2009 - 2010 وحتى تاريخه مع نسخة من محاضر اجتماعات جميع الاقسام التدريبية والمكاتب النوعية للفترة نفسها.

هل يقوم المعهد بإضافة خمس درجات للمتدربين الراسبين فيما يعرف بدرجات الرأفة؟

«نهج»: نحيي موقف «الوطني» بتأييدها استجواب رئيس الحكومة ونستنكر ملاحقة المغردين

أصدرت «نهج» بيانا حول الأوضاع السياسية جاء نصه: المادة 6 من دستور دولة الكويت «نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا».

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

لقد كان لموقف الشعب الكويتي المشرف في الدفاع عن الحريات والمكتسبات الدستورية ومصلحة البلاد والتصدي للفساد والمفسدين واستنقاذ البلد منهم كبير الأثر في التطورات الايجابية التي طرأت على الساحة البرلمانية والسياسية مؤخرا، حيث انضمت كتلة العمل الشعبي وكتلة التنمية والإصلاح والنواب المستقلين تحت شعار واحد هو «حكومة جديدة برئيس جديد ونهج جديد» وتحت عنوان واحد هو كتلة المعارضة مما يؤكد اثر الحراك الشعبي الايجابي في توجيه نواب الأمة نحو المصلحة العليا للبلد.

و«نهج» وهي تبارك تضافر جهود النواب لإسقاط الحكومة ورئيسها وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة تحيي موقف كتلة العمل الوطني في بيانها الأخير والذي أعلنت فيه تأييدها لاستجواب رئيس الوزراء على خلفية الايداعات المليونية واستعدادها للذهاب الى أبعد مدى في تأييد هذا الاستجواب، وتأكيدها على حاجة الكويت لحكومة جديدة برئيس جديد ونهج جديد، كما ندعو الشعب الكويتي الى الاستمرار في حراكه الى حين تحقيق أهدافه بإسقاط الحكومة ورئيسها وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة ومحاسبة الراشي والمرتشي وإقرار قوانين الشفافية ومكافحة الفساد في المجلس القادم، و«نهج» تؤيد اعلان كتلة المعارضة استجواب رئيس الوزراء وتدعوه الى صعود المنصة بجلسة علنية لإعطاء نواب الأمة حقهم الدستوري في إعلان الموقف منه، ونحذر رئيس الحكومة ونواب الفساد من مصادرة حق الأمة في المساءلة السياسية.

ان أي محاولة لرئيس الوزراء استخدام النواب القبيضة لحماية نفسه سيقابلها الشعب الكويتي بموقف حازم يفرض فيه ارادته الحرة على الفساد والمفسدين بإجماع وطني من القوى السياسية والكتل البرلمانية والنواب المستقلين والحركات الشبابية الطلابية الذين كان لهم الدور الرائد في التصدي لمحاولات تهميش سلطة الأمة ومصادرة سيادتها وشراء إرادتها.

كما نستنكر اصرار السلطة على نهج الملاحقات السياسية لبعض السياسيين والكتائب والمغردين الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا للحريات العامة وتجاوزا للدستور وتجاهلا لقواعده وتكريسا لنهج خطير على مسيرة الحياة الديموقراطية.

حفظ الله الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه

الحركة الدستورية الإسلامية، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، كتلة التنمية والإصلاح، شباب السور الخامس، كتلة العمل الشعبي، شباب نريد، كتلة النواب المستقلين، الحركة السلفية، ثوابت الأمة